

وزارة المالية
قطاع لجان الطعن الضريبي
القطاع الأول - لجنة ٢

بالجلسة العسرية المنعقدة بمقر اللجنة بالعنوان / ١٥ ش منصور - لاطو غلي - القاهرة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧

برئاسة الأستاذ المستشار / صلاح مفرح خليل شهاب الدين
" نائب رئيس مجلس الدولة "

وعضوية كل من :-

الأستاذة / أمينة سيد محمود عبد الجواد
الأستاذ / مصطفى كامل مصطفى الانشاصي
المحاسب / محمد سعيد محمد عينو
المحاسب / فوزى عبد الشافي عبد العزيز
وأمانة سر السيد / مينا حسنى حبيب إبراهيم
صدر القرار التالي

في الطعن رقم: ٢٧٩٣ لسنة ٢٠٢٢
المقدم من: رضا سعيد نصر حساتين
رقم التسجيل الضريبي: ٣١٣٢٥٤٧٨٨ رقم الملف: ٥/١١٣٣/١٧١/١/٣
العنوان: ٢٥ ش نصر الهوري - الساحل / القاهرة
الكيان القانوني: شخص طبيعي النشاط: استيراد وتجارة ق. غ سيارات
ضد: مأمورية ضرائب الساحل أول
بشأن: تقديرات ارباح الاشخاص الطبيعيين وضريبتها
سنوات النزاع: ٢٠٢٠/٢٠١٨



الوقائع

حاصلها حسبما تبين من أوراق النزاع المائل أمام اللجنة كالتالي:-

- تمت المحاسبة والربط لعدم الطعن عن عام ٢٠١٧ بصافي ربح: ١٩١٩١
- الاقرارات الضريبية: قدمت بياناتها كالتالي (غير مرفقه)

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
صافي إيرادات النشاط	١٤٩٣.٨٥	١٨٣٨٨٤٥	٢١٦٥٥٦٥
مجموع الربح	٨٩٥٨٥	١١.٣٣٠	-
مصرفات	٨٩٥٨٥	-	-
مبلغ مسدده بنظام الخصم من المبيع	٦٥١٢	١٨٣.٣	٣١٦٥٥
الضريبة من واقع الأرباح	١٢٣٦٥	١٦٢.٣	٣.١١٢

- الخصم والتحصيل من المبيع: بياناته كالتالي

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
إجمالي التعاملات	١٢٦٤٩٧	٥٦٣٩٧٠	لا يوجد
ضريبة المبيع	١٨١٣	٥٦٤٠	-

رمة المضافة : بياناتها كالتالى

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المبيعات	١٥٠٥٩٠٧	١٨٨٥٦٢٥	٣١٦٥٥٦٥
المشتريات	١٤٥٥٨٠٣	١٨٦٠١٥٩	٣٣٩٥٠٢٨

الجمارك : لا يوجد بيانات

التعاقدات : يوجد عن عام ٢٠١٨ فقط بقيمة ٤٦٦٠ ج مع محافظة المنوفية عن توريد قطع غيار سيارات ، ولا يوجد عن لسنوات ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- المعايينة فى ٢٠١٣/١٢/٢٣ ملخصها : محل باسم الكوثر به ارفف خشبية عليها قطع غيار سيارات ومعدات نقل مثل فلانتر وتيل فرامل وطنبورة لسيارات النقل ومجموعة تروس / مكتب خشبى وعدد ٢ كرسى ورفض الحاضر الادلاء بسعائر المعروضات / لا يوجد مخازن او لروع .

- تم ارسال نموذجى ٤ ، ٤ ٣/ بتاريخ ٢٠٢١/١/١١

- أسس المحاسبة والتقدير :

- يتم المحاسبة عن تعاملات جهات ملزمة لسنة ٢٠١٨ باضافة الخصم والاضافه الوارده بالاقرار مع الخصم والاضافه الوارده بتقرير الحاسب الالى ١٨٨١٩٣٠ ج ، وكذلك لسنة ٢٠١٩ المسدد تحت حساب الضريبية الوارده بعد الر مع الوارد بتقرير الحاسب الالى ٤٢٢٤٥٧٠ ج .

- المحاسبة عن ايراد يومى ٢٥٠٠ ج ، ٢٧٥٠ ج ، ٦٠٠٠ ج للسنوات ٢٠٢٠/٢٠١٨ على التوالى كتوريدات جهات غير ملزمه .

- المحاسبة عن ايراد يومى ١٠٠٠ ج ، ١٢٥٠ ج ، ١٥٠٠ ج للسنوات ٢٠٢٠/٢٠١٨ على التوالى كخدمات جهات غير ملزمه .

- المحاسبة عن جهات ملزمه ٢٠١٨ خدمات بمبلغ ٤٦٩٣٧ ج ، وتعاقدات ٤٥٦٠ ج .

- لاتخصم تكاليف او مصروفات م ٢٢ ، ٩٠ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وكانت المحاسبة كالتالى:-

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
توريدات جهات ملزمه	١٨٨١٩٣٠	٤٢٢٤٥٧٠	٣١٦٥٥٦٠
خدمات جهات ملزمه	٤٦٩٣٧	-	-
تعاقدات	٤٥٦٠	-	-
توريدات جهات غير ملزمه	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠
خدمات جهات غير ملزمه	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠
اجمالى رقم الاعمال	٣٠١٨٤٢٧	٤٦٦٤٥٧٠	٤٦٦٤٥٦٠
تكاليف او مصروفات	-	-	-
صافى الربح	٣٠١٨٤٢٧	٤٦٦٤٥٧٠	٤٦٦٤٥٦٠

- تم الاخطار بنماذج ١٩ ضريبية عن السنوات ٢٠٢٠/٢٠١٨ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٤ ، وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٧ .

- تم نظر الطعن من خلال اللجنة الداخلية المتخصصة وجلساتها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٧ ، وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٧ .



عام ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٥ ورد النزاع الى قطاع لجان الطعن المشكله بالقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وقيد بسجل طعون تحت رقم ٢٢٩٣ واخطر الطاعن ياول جلسة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٨، وبجلستها لم يحضر أحد وتبين ارتداد الاعلان لك قررت اللجنة التأجيل لاستكمال اجراءات التحريات والاعلان، وتم تداول الطعن عدة جلسات، وبجلسة ٢٠٢٣/٦/١١ بين ورود رد النيابة بتمام الاعلان، لذلك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٠٢٣/٨/٧، وبجلسة اليوم صدر قرار التالي:-

الجنة

عد ان استعرضت اللجنة الوثائق على النحو المتقدم وبعد المداولة القانونية فإن:-

من الناحية الشكلية: حيث ان الطعن قد استوفي الشروط القانونية لقبوله، فهو مقبول شكلا.
من الناحية الموضوعية: وبالنسبة لما جاء بنص المادة ٦٢، ٦٤ من قانون الاجراءات الضريبية ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وماده ٦٤ من لائحته التنفيذية، وترخيصا للمدعى فان اللجنة سوف تقوم بالنظر في الطعن في ضوء ما اوضحته اوراق النزاع المعروضة عليها.

واللجنة بدراستها لاوراق النزاع وحيثيات المأمورية في تقديراتها، فقد استبان للجنة ان المأمورية قامت باجراء المحاسبة التقديرية طبقا لاحكام م ٩٠ من ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته نظرا لعدم تقديم الطاعن المستندات المؤيدة للقرارات الضريبية المقدم عن سنة النزاع، إلا ان أسس تلك المحاسبة حملت في طياتها المغالاة في تقديرات من حيث الاتي:-

- اضافة قيمة تقديرات عن تعاملات مقابل ضريبة المنبع بالاقرار وكذلك بيانات للحاسب الالى استندت على فرضية ان نسبة المحصل من المنبع بمعدل ٥٠,٥% واعتبارها توريدات لجهات ملزمة مخالفه لقرار زير المالية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١٨ التي تختلف طبقا لطبيعة التعامل لإطبيقا لنص القرار فانها لاقتل عن ١% (للتوريدات) بالاضافة الى ما تم الاقرار عنه كإيرادات بالاقرار الضريبية، مما ترتب عليه تضخيم الإيرادات المقدرة على الرغم من ان ما تم الاقرار انه كإيرادات اكبر من اصل قيمة التعاملات المحصل عنها ضريبة المنبع مما يحصل في طياته ازدواج في المحاسبة الضريبية.

- تقدير إيرادات يومية عن توريدات وخدمات لجهات غير ملزمة دون سند او برهان مخالفه بذلك احكام المادة ١٢٩ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، حيث ان عبء الاثبات يقع على عاتق المأمورية إذا جاءت بما يخالف ما اقره الممول باقراره الضريبية.

ولما كان ثبوت ان تقديرات المأمورية دون سند او برهان والتي تضمنت تعديلات على رقم الاعمال وإيرادات الشركة الطاعنه، فقد قررت اللجنة:

- اعتماد قيمة الإيرادات طبقا لما هو مدرج بالاقرار الضريبية عن ضريبة الدخل للسنوات ٢٠١٢/٢٠١٤.
- إلغاء تقديرات المأمورية عن قيمة تعاملات الخصم من المنبع بقيمة ٣٢٧٢٠٠ ج عن عام ٢٠١٤ تجنباً لازدواج المحاسبة الضريبية عنه.

وعليه تكون الإيرادات المستمدة من قبل اللجنة عن سنوات النزاع ٢٠١٤/٢٠١٢ كالتالي

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
صافي إيرادات طبقا لالقرار الضريبية	١٤٩٣٠٨٥	١٨٣٨٨٤٥	٢١٦٥٥٦٥
اجمالي الإيرادات المستمدة من جميع اعمال	١٤٩٣٠٨٥	١٨٣٨٨٤٥	٢١٦٥٥٦٥

وتري اللجنة وفقا لأحكام المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ والذي يعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره التي تلص علي:



يطبق الضرائب غير المفاتيح المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه، وفقاً لأحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وبما لا يقل عن قيمة الضرائب التي وردت في القرارات الضريبية لهذه المنشآت والشركات ، وذلك دون الإخلال بحق الممول في أن يختار أن يحاسب ضريبياً وفقاً للأحكام المقررة بقانون الضريبة على الدخل المشار إليه."

وفي ضوء ما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا بشأن تفسير نصوص المواد ارقام ٨٢ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ١١٧ و ١٢١ و ١٢٢ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ان المشرع ألزم كل ممول ان يقدم الي مأمورية الضرائب المختصة اقراراً ضريبياً سنوياً مصحوباً بالمستندات المؤيدة له ويكون الاقرار الضريبي بذاته ربطاً للضريبة والزاماً بإدائها في الموعد القانوني وفي اطار تعادل الحقوق بين الممول والمصلحة رخص المشرع للمصلحة تعديل الربط من واقع البيانات الواردة بالاقرار والمستندات المؤيدة له كما ان للمصلحة اجراء ربط تقديري للضريبة من واقع اي بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول الاقرار الضريبي او تقديم اقرار غير مؤيد بالمستندات والبيانات .

وبموجب نص المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فقد ادخل المشرع تعديلاً بالنسبة لربط الضريبة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه بالشروط الواردة بنص المادة .

ومؤدى ما تقدم انه اضحي بحاسبة المنشآت والشركات المحددة حصراً بالمادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ طبقاً لأحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ هو وحده دون غيره الواجب التطبيق بشأن حساب الضريبة على هذه المنشآت والشركات وبالضوابط المشار اليها وذلك صدعاً لما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض بشأن تحديد النطاق الزمني لتطبيق القانون حيث قررت ان القانون يوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تقع تحت سلطاته ، اي في المدة ما بين تاريخ العمل به والغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ويسري القانون باثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع وتتم بعد فواته.

وقد تواتر قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض على ان الاصل في النصوص التشريعية هو الا تحمل على غير مقاصدها والا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها او بما يأول الي الالتواء بها عن سياقها او يعتبر تشويها لها بفصلها عن موضوعها او بمجاوزتها الاغراض المقصودة منها اذ ان المعاني التي تدل عليها هذه النصوص والتي ينبغي الوقوف عليها تلك التي تعتبر كاشفة عما قصده المشرع منها مبينة حقيقة وجهته وغايته من ايرادها.

ونزولاً على ما تقدم وصدعاً به فانه يتعين الالتزام بصريح عبارات المادة الثالثة المشار اليها وذلك بحساب الضريبة المستحقة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقاً لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

وبناء عليه يتم الفصل في كافة الطعون المقامة امام لجان الطعن الضريبي من المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقاً لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والتي يحدد الضريبة كالتالى:

حجم الاعمال (يرادات أو مبيعات)	الضريبة المستحقة طبقاً لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠
أقل من ٢٠٠ ألف جنيه	١٠٠٠ جنيه
من ٢٥٠ ألف جنيه إلى أقل من ٥٠٠ ألف جنيه	٢٥٠٠ جنيه
من ٥٠٠ ألف جنيه إلى أقل من مليون جنيه	٥٠٠٠ جنيه
من مليون جنيه إلى أقل من ٢ مليون جنيه	٠,٥% من حجم الاعمال
من ٢ مليون جنيه إلى أقل من ٣ مليون جنيه	٠,٧٥% من حجم الاعمال
من ٣ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه	١% من حجم الاعمال

وحيث ان النزاع المنظور يستوفي شروط تطبيق المادة الثالثة المشار اليها باعتبار ان الضريبة غير مستحقة في تاريخ اعمال هذا القانون ورقم اعمال الاقرار دون العشرة ملايين ومع مراعاة ان النص المشار اليه واجب التطبيق على كل



لوت المستوفية هذه الشروط في ٢٠٢٣/٦/١٦ تاريخ العمل بأحكام القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فلا يسع اللجنة إلا الالتزام بصريح النص تنفيذا للهدف من هذا التشريع .

- تأسيسا على ما تقدم وبإزالة أحكام المادة الثالثة من قانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ واعتماد إيرادات النشاط للطاعن خلال سنوات النزاع ٢٠٢٠/٢٠١٨ وتحديد الضريبة المستحقة عنها تطبيقا لأحكامها، ومقارنتها بالضريبة المستحقة من واقع الاقرارات الضريبية المقدمة عن ذات السنوات ، فيكون الاتي:

السنة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
صافي إيرادات طبقا لقرار الضريبي	١٤٩٣.٨٥	١٨٣٨٨.٤٥	٢١٦٥٥٦٥
اجمالي الإيرادات المستحقة كحجم أعمال	١٤٩٣.٨٥	١٨٣٨٨.٤٥	٢١٦٥٥٦٥
سعر الضريبة طبقا لتقدير ٣٠ لسنة ٢٠٢٣	%٠,٥	%٠,٥	%٠,٧٥
الضريبة المستحقة طبقا لتقدير ٣٠ لسنة ٢٠٢٣	٧٤٦٥ جنية	٩١٩٤ جنية	١٦٢٤٢ جنية
الضريبة المستحقة طبقا لقرار الضريبي	١٢٣٦٥ جنية	١٦٢٠٣ جنية	٢٠١١٢ جنية

وحيث انتهت اللجنة بعد تطبيق أحكام المادة الثالثة من قانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ باحتساب الضريبة المستحقة وفقا لأحكام المادة ٩٣ ، ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ، ولما كانت الضريبة المستحقة من واقع الاقرار عن سنوات النزاع أكبر من الضريبة التي انتهى إليها قرار اللجنة ، وعليه فاللجنة لايسعها إلا اعتبار الضريبة المستحقة هي الواردة بالاقرار الضريبي المقدم من الطاعن عن السنوات ٢٠٢٠/٢٠١٨ وهي كالتالي

السنة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الضريبة المستحقة	١٢٣٦٥ جنية	١٦٢٠٣ جنية	٢٠١١٢ جنية

- مع احقيه المأموريه في تطبيق أحكام مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الواردة بنماذج ١٩ ض متى توافرت شروطها.

* وهذه الاسباب *

- قررت اللجنة /قبول الطعن شكلا .
- وفي الموضوع/ بشأن الإذعية الخاضعة للضريبة عن سنوات النزاع ٢٠٢٠/٢٠١٨ والضريبة المستحقة عنها طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار تكون الضريبة المستحقة كالتالي:
- ١٢٣٦٥/٢٠١٨ جنية(اثنا عشر ألف وثلاثمائة وخمسة وستون جنيها) .
- ١٦٢٠٣/٢٠١٩ جنية (ستة عشر ألف ومائتان وثلاثة جنيها) .
- ٢٠١١٢/٢٠٢٠ جنية (ثلاثين ألف ومائتين عشر جنيها) .
- وإجماليها ٥٨٦٨٠ جنية (ثمانية وخمسون ألف وستمائة وثمانون جنيها) ، مع احقيه المأموريه في تطبيق مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الواردة بنماذج ١٩ ض متى توافرت شروطها .
- احقيه المأمورية في اعاده احتساب الضريبة المستحقة طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار .
- وعلي امانه السر اعلان طر في النزاع بنسخة من هذا القرار بكتاب موسى عليه بعلم الوصول .

امين السر

ص

وليس اللجنة

المستشار /صلاح مفرح خليل شهاب الدين

